التحديات التي تواجه المدارس العربية في الدنمارك



أعبد الإله الغياثي [1]

[1] من مواليد المغرب 1954
خريج مدارس المعلمين بالمغرب 1974 ثم 1978 ومدرسة المعلمين بالدانمارك 1995
حاصل على ماجستير في التربية من كلية التربية بكوبنهاكن سنة 2005

مدير وأستاذ بالمدرسة العربية الإسلامية بكوبنهاكن من 1990 إلى 1995
أستاذ اللغة الدنمركية بالمدارس المهنية بالدنمارك إلى غاية 2019

مقدمة

تواجه المدارس العربية الإسلامية في الدنمارك، منذ تسعينيات القرن الماضي، تحديات متعددة ومنها التحدي الثقافي. لقد عاشت المدارس العربية حقبة التأسيس بكل هدوء ووجدت في الإدارة الدنماركية آنذاك داعما ماديا وحاضنا اجتماعيا، كما أن المجتمع الدنماركي تقبلها بصدر رحب. خلال الثمانينات تمكنت المدرسة العربية الإسلامية الوحيدة آنذاك، في حي نوربرو, بكوبنهاجن من أن تنمو بشكل طبيعي بصفتها مدرسة تعمل تحت الإطار المنظم للمدارس الحرة, كما استفادت من كل الدعم المادي المخول للتسيير. لكن في التسعينيات، ومع تغير مواقف الدنماركيين من الإسلام، خاصة مع ميلاد الحزب الدنماركي الشعبي اليميني في أواخر سنة 1995, منذ ذلك الحين والمدارس العربية تواجه تحديات متعددة منها ما هو داخلي ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها العالم عامة والدنمارك خاصة. في نفس الوقت ومع ازدياد الهجرة ازداد عدد المدارس الإسلامية وتطورت القوانين مع تطور المجتمع وأصبحت الأجيال المسلمة اليوم أمام تحديات معقدة تتطلب عملا على جميع الأصعدة، إداريا وعلميا واجتماعيا وثقافيا، حيث لم تعد الحاجة لإيجاد حلول لجيل يعيش بين ثقافتين ولكن الحاجة اليوم أكبر بسبب تعقيد التحديات.

لقد رأينا في ان نفرد في هذا البحث التركيز على التحديات الثقافية. إن المسلمين في الدنمارك جزء من المجتمع القائم يصيبهم ما يصيب غيرهم من الفئات الأخرى وهم كغيرهم جزء من العالم حولهم يتأثرون بما يتأثر به الآخرون. وإن الثقافة الدنماركية ليست في معزل عن العالم فهي تتأثر بالثقافات الأخرى، في خضم هذا النمو يلعب السياسيون دورا سلبيا في تشويه واقع المسلمين

في الدنمارك خاصة حين يسيئون استخدام مصطلح الثقافة ويجعلون الانتماء الثقافي للمسلمين سببا لمشاكلهم الاقتصادية ووصلت المضايقات إلى حد المطالبة بإغلاق المدارس العربية الإسلامية.
فما هو واقع الثقافة في الدنمارك؟ وما هي التحديات الثقافية التي تواجه المدارس العربية الإسلامية؟

نظرة المجتمع للمدارس والجمعيات العربية

بعيدا عن نظرة المتخصص المتصفح، ينظرالإنسان غير المطّلع للمؤسسات العربية على أنها أوكار لإبعاد الأطفال عن الإندماج والمشاركة في بناء المجتمع، فما هي حقيقة ذلك وما قول المتخصصين، وإلى أي شيء تشير الإحصائيات؟
لا شك أن المقالات مثيرة الجدل في الصحف كثيرة ولكنها ليست الوحيدة في الساحة. ومع كامل الأسف أن هذه المقالات هي التي يرتكز عليها السياسيون ويتم توظيفها في حملاتهم الانتخابية مما لا يخدم التعايش داخل مجتمع متعدد الثقافات. أما الدراسات الجادة عن هذه المدارس فكثيرا ما تبقى حبيسة أدراج المكتبات الجامعية. ولا تستفيد منها إلا الجهات الرسمية على المستوى الوطني. اما البلديات فهي مسيرة من طرف السياسيين مباشرة وحيث لا قانون يحكم مجالا معينا, يستطيع هؤلاء أن يغلبوا المصالح الحزبية ما دامت الأغلبية بين أيديهم.
في إطار البحث العملي من مادة فلسفة التربية وتاريخ الثقافة، قمت ببحث عن المدرسة العربية الإسلامية في كوبنهاكن. كان ذلك في أواخر سنة 1998

خلال لقاءاتي مع الأطراف المتعددة حاولت ان اتوخى الحياد والتزم قواعد البحث دون ان أترك علاقتي مع المؤسسة بصفتي مدرس ومدير سابق بالمؤسسة تطغى فانحاز الى تجميل سورة المدرسة العربية أو أشارك في تشويه صورتها.

كان تركيزي على الجانب التاريخي والنمو الثقافي للمؤسسة. لم تكن دراستي متأثرة بالمقارنة مع الثقافة السائدة في المدارس الدنماركية ولكنها كانت دراسة موضوعية حيث ركزت على جمع المعلومات وعرضها بشكل يرتكز على الوصف دون تجميل ولا ترقيع، بحيث يستطيع القارئ أن يكون صورة موضوعية عن المدرسة العربية الإسلامية في كوبنهاكن ثم يقارن مع المؤسسة التي يريد بعد الاطلاع على جوانب الضعف والقوة أو الإيجابيات والسلبيات.

كان تركيزي آنذاك على العشرين سنة بين 1978 و1998

وضع المدارس العربية اليوم

اليوم بعد أربعين سنة من عمل المدرسة العربية الإسلامية، ما هو وضعها الثقافي؟

ألا زالت ثقافة المدرسة كما كانت في أواخر القرن الماضي منفتحة على الثقافة الدنماركية؟

للإجابة لابد من عرض تاريخي واجتماعي يساعدنا على فهم الوضعية الثقافية للمدرسة كجزء من المدارس الحرة في الدنمارك خاضعة للقانون المنظم لهذه المؤسسات، وكمؤسسة خاضعة لضغوطات سياسية واجتماعية كبيرة، خاصة بعد الأحداث الكبيرة المتعلقة بالمسلمين التي عرفها العالم عامة والدنمارك خاصة في هذه الحقبة.

ومن أهمها الهجمات الإرهابية والرسومات التي أثارت ضجة كبرى في العالم الإسلامي.

التحدي الثقافي

إن اللب الأساسي في رأس الخص يمثل القيم والعقائد، وعنه تنبثق الطبقات العلوية لأن الإنسان بشكل عام يرجع في اختياراته إلى ما تعلمه من قيم في الأسرة والمؤسسات. حينما ترتدي الفتاة المسلمة التي تشارك في مباره كرة السلة الحجاب تفعل ذلك من تلقاء نفسها لأنها تربت على ارتداء الحجاب وأصبح جزءا لا ينفصل عن شخصيتها. وكذلك الفتاة التي تتكلم اللغة الدنماركية داخل البيت مع والديها، تفعل ذلك لأن والديها حرصوا على ذلك ولَم يعطوا لغة الأم وضيفة التواصل داخل البيت ضنا منهم أن تعلم اللغة العربية يزيدها تحديات لا قبل لها بها.
لقد اوجدت المدارس العربية الإسلامية جوا مناسبا لنمو الثقافة الإسلامية في الدنمارك كما أعطت الفرصة لأبناء المسلمين من اجل تطبيق تعاليم الدين الإسلامي وترقية النفس إلى مستوى الإسلام في إطار مجتمع غير متمدن عن الإسلام وغير متعود على العيش مع ثقافة غير الثقافة الغربية. ويمكن القول إن هذه المدارس أطرت فرصة للتعرف على الإسلام مما جعل هذه المدارس قبلة لمن يريد التعرف على الإسلام.
لماذا أسست المدرسة العربية الإسلامية؟

نظرة إحصائية

إذا ارتكزنا على معطيات المؤسسة الرسمية للإحصاء فسنجد الجواب واضحا، حيث توافد الأجانب بشكل عام كان كبيرا في ما بين 1961 و 1976 , وذلك لمد المعامل بالأيدي العاملة الضرورية لدوران عجلة الإنتاج النامية بسرعة بعد فترة إعادة الإعمار التي تلت الحرب العالمية. كان أصحاب المعامل يرسلون الحافلات من اجل نقل العمال من تركيا ويوغسلافيا السابقة خاصة. بالإضافة على النمو البشري الذي يستدعي باستمرار على استقدام سكان جدد للمحاضة على التوازن السكاني. لقد بلغ عدد المهاجرين كل سنة إلى ثلاثين ألفا ولم يتغير هذا الرقم على يومنا هذا إلا شيئا قليلا. وقد أصبح عدد المهاجرين غير الغربيين يفوق نصف المليون أي ما يفوق خمس السكان.

في سنة التأسيس كانت الحاجة ماسة إلى إيجاد مؤسسة تستجيب لحاجيات الأولياء في تيسير الظروف لأبنائهم من أجل الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية. في بداية التسعينات كانت المدرسة قد قطعت اشواطا من البناء لا بأس بها وعندما التحقت بها سنة 1990 كانت المؤسسة قد انتقلت إلى بناء هو في الأصل مدرسة. كما كان عدد التلاميذ في حدود 300 وعندما اصبحت مديرا للمدرسة، كانت لائحة الانتظار طويلة وازدادت طولا مع ازدياد عدد الأطفال اللبنانيين والعراقيين في سن التمدرس، كما ظهرت مدارس إسلامية أخرى وخاصة في العاصمة كوبنهاكن.

كان تأسيس المدرسة العربية نتيجة لحاجة المسلمين في إيجاد مؤسسة تعليمية تهيئ أبناءهم للاختبارات العامة في البلاد مع الحفاظ على الهوية الإسلامية. ومما ساعد على تأسيس المدرسة العربية وجود قانون المدارس الحرة الذي يسمح للجميع بإنشاء مدرسة حرة تناسب معتقدات المجموعة التي تنشؤها ويكون لهم الحق حسب الفقرة الأولى من القانون في اختيار التلاميذ كما تنص الفقرة الثانية على وجوب إعداد التلاميذ لما يتطلبه العيش في المجتمع الديمقراطي وكذلك العمل على التعريف بحقوق الإنسان واحترامها بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وأن يكون التعليم بنفس مستوى المدارس العامة وتهيئ التلاميذ للاختبارات النهائية بعد الصف التاسع او العاشر.

المدرسة العربية كجميع المدارس الحرة الأخرى تخضع لتفتيش سنوي بالنسبة لمستوى التدريس بالإضافة إلى المحاسبة المالية لأن المؤسسة تأخذ دعما ماليا من بلدية كوبنهاكن بالإضافة على اشتراكات الأولياء.

ما هي الثقافة السائدة في المدارس العربية الإسلامية

تعريف الثقافة

يمكن أن نشبه الثقافة برأس الخص.

عندما ننظر إلى رأس الخص، نجده يتكون من لفائف أو أوراق تتجمع حول لبٍّ صلب.

الأوراق العلوية تمثل الجزء الذي يتراءى للعين مباشرة عند أول نظرة. منها اللباس وأشكاله والطعام وعاداته واللغة وأصواتها والتعامل اليومي والسكن وغير ذلك مما يلقى به أفرادُ ثقافة معينة أفراد الثقافات الأخرى. هذا الإطار الخارجي ذو أهمية بالغة لأنه يؤثر على الآخرين إما إيجابا فيُعجبون بذلك ويتخذون مواقف تدعو على الأقل إلى الاحترام أو سلبا مما ينتج عداوات على شكل مواقف مبنية على نظرة سطحية مضافة إلى ما يروج له الإعلام المسيس. ولا يخفى عليكم أن ما يخالط الحواس يؤثر على النفس والمشاعر ويُرى أثره على الجسد وفِي السلوك.

وهكذا يمكن أن نتدرج داخل رأس الخص لنلاحظ مستويات أعمق في الثقافة ومنها طبيعة العلاقات الأسرية وطقوس الزواج والعبادات والأعياد والمناسبات.

ثقافة المدارس العربية الإسلامية

لا شك أن النظرة الأولى توحي بأن المدرسة المدارس إسلامية، وقد دأبت وسائل الإعلام على تسمية المدارس العربية الإسلامية بالمدارس الإسلامية دون ذكر لفظ العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدارس التي أنشئت خلال التسعينات اتخذت أسماء أخرى كمدرسة الهدى أو

الشافعي أو الإرشاد وكلها إسلامية عربية لأنها تقوم على دعم الشخصية العربية الإسلامية في نفوس الأطفال بالإضافة إلى العمل على التوجيه الاجتماعي الذي يجعل التلاميذ قادرين على خوض غمار الحياة الاجتماعية بكل وسائلها الحرة والديموقراطية ورغم أن هذه المدارس مسجلة بأسماء مختلفة.

نحن وهم

هذا الأمر كان له عدة نتائج: أولها أن الطفل يسمع ويعي أنه في مدرسة إسلامية فيتقوى شعوره بالانتماء لهذه الثقافة التي تمثلها المدرسة وتساندها الأسرة. ومن جهة أخرى فإن الهوة بين هذه المدارس والرأي العام ازدادت وتحولت إلى شبه عداوة تغذيها وسائل الإعلام طبعا لقاعدة التصادم التي تظهر الناس أو الفئات في حالة تصادم، فمن أجل جعل الأخبار مثيرة وهامة، كان لابد من تذكية هذا الصراع من خلال عرض هذه المدارس على أنها في صراع مع المجتمع القائم حولها. وكانت النتيجة تقسيم المجتمع نضريا إلى نحن وهم، وقد سقط في هذا الفخ الكثير من الجهتين. اما بعض المدارس فقد حرصت على الوسطية واستمرت في فتح أبوابها للباحثين من التلاميذ والطلبة الذين يهتمون بوجود الأجانب عامة في البلاد وللصحافيين والكتّاب بالإضافة إلى إقامة المناسبات المتعددة والمشاركة في التظاهرات الثقافية من أجل إظهار الهوية الإسلامية كما هي، وكما يعيشها المسلمون في الدنمارك. أما المثقفون من أصل دنماركي فمنهم من أظهر الإسلام والمسلمين بشكل موضوعي واما آخرون فقد سلكوا طريق المزاح على شاكلة المداعبة الدنماركية التي لا تعرف حدودا ولا مقدسات، ومن هؤلاء صاحب الرسوم الكاريكاتورية التي أقامت الدنيا وأقعدتها في العالم الإسلامي كما أثارت نقاشا عريضا في الدنمارك حول موضوع حرية التعبير.

من هم الأجانب المسلمون؟

إذا رجعنا إلى الإحصاءات الأولى سنة التأسيس 1978 سنرى أن المركز الوطني للإحصاء ينص على ان أصول الأطفال الأجانب من العالم الثالث وأنهم ينتمون إلى عدة أوطان، وانهم يمثلون عدة ثقافات وعادات وأن 50 % من الأطفال ما بين 0 – 6 ينتمون إلى أربع دول: تركيا (1814) , باكستان (1610), يوغسلافيا (1202) , والمغرب (400). وبذلك يكون المغاربة أكبر مجموعة تتكلم اللغة العربية. كما تنص الإحصاءات إلى أن البلاد الأصلية بلاد متأثرة بالثقافة الإسلامية. بشكل عام كان التكهن آنذاك أن عدد الأجانب من بلاد إسلامية كان يقارب 24.000. وتجدر الإشارة هنا إلى ان الأجانب يجتمعون في المدن الكبرى مما يجلب كثيرا من المشاكل الاجتماعية ويثير انتباه الدوائر المتخصصة إلى استشراف المشاكل ووضع حلول استباقية. ومن المؤكد أنه لم يدر في خلد الدوائر المتعددة المهتمة بشأن الأجانب أن يجبروا الأجانب على الرحيل في يوم من الأيام رغم انتشار البطالة في نهاية السبعينيات، وقد أكد هذا الأمر وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك في نفس المؤتمر المذكور، مؤتمر وزارة التعليم حول موضوع الأطفال قبل سن التمدرس.

كانت الصحافة تدعي أن أبناء الأجانب لا يتعلمون اللغة الدنماركية ولا يحسنون إنشاد أناشيد الطفولة ولا يتناغمون مع باقي المجتمع. ولكن الشيء الذي كانت وسائل الإعلام ولازالت تخفيه هو أن الدنمارك لم يعد مجتمعا أحادي الثقافة بل أصبح مجتمعا متعدد الثقافات. وهذا يتناسق مع أسلوب وسائل الإعلام في عرض الأخبار ولكن لا يتناغم مع الواقع.

كان برنامج الأجانب بشكل عام في الستينات والسبعينات العودة إلى البلاد الأصلية، مما جعل العمال المغاربة القادمين من قرى الشمال المغربي على الخصوص يتركون نساءهم وابناءهم في البلاد وكانوا على إثر ذلك يسكنون بشكل جماعي في بيوت مخصصة للعمال. لم تكن لثقافتهم ان تظهر إلا مع بداية إنشاء المساجد والمدارس وبداية جمع شمل الأسرة في الدنمارك ولا يخفى

الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة في إظهار الثقافة والحفاظ عليها.. لقد كانت المدرسة نتيجة طبيعية لهذا التطور الاجتماعي وعنصرا مطمئنا للأسر بالنسبة للمحافظة على الهوية العربية الإسلامية.

بين الاندماج والتذويب

في سنة 1992, صدر بحث في سوسيولوجيا الثقافة لأحد الباحثين الدنماركيين اسمه أيفين فسلبوهEyvind Vesselbo، تحت عنوان: التلاميذ الأجانب في المدرسة العمومية. والبحث عبارة عن دراسة اجتماعية هيأها لوزارة التعليم يخلص فيها إلى أن توزيع أبناء الأجانب بشكل يمنع تجمعهم في بلديات معينة أصبح أمرا ضروريا وأن على الوزارة بشراكة مع البلديات أن تهيئ وسائل النقل الضرورية لتسهيل وصول التلاميذ إلى المدارس التي سيرغمون على ارتيادها.

لقد كان هذا الباحث الذي ينتمي لليسار وهو عضو في أحد المجالس البلدية ثم لاحقا في البرلمان الوطني، يشعل أول فتيل للسعي في حرمان الأطفال من حقهم في وراثة المخزون الثقافي الذي حمله الأولياء معهم، وهذا الأمر كما كان واضحا لا يتناسق مع العقلية والقوانين الدنماركية التي تنص على حرية الاختيار والتجمع والمساوات. كيف يعقل أن ينقل الأطفال رغما عنهم من حي سكنهم إلى أحياء بعيدة وذلك على رغم أنفهم في بلاد الحرية والمساواة. ولهذا السبب لم ير هذا البحث طريقا للتطبيق.

كان هذا الأمر بداية التعاون بين حزب اليسار وحزب اليمين الناشئ آنذاك والمعادي لوجود الأجانب بشكل عام وللإسلام بشكل خاص.

لا شك أن تجمع المسلمين في مدارس العاصمة أحدث نموذجا فريدا في الأحياء المكتظة بالأجانب، حيث إن الأغلبية من التلاميذ المسجلين بالمدرسة أصبحت في أواخر التسعينات من أبناء المسلمين، وكان لابد من إيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة. تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الموقف الرسمي: لقد اتخذت الوزارة جملة من التدابير كان أهمها دعم المدارس بمدرسين أجانب يتمتعون بثقة الأولياء ويمثلون جسرا بين المدرسة والبيت وقدوة للأطفال.

لقد تم تعيين عدد كبير من المدرسين الأجانب الذين يتقنون اللغة الدنماركية وتم استقبالهم في مقر البرلمان ومعاملتهم بالشكل الذي يليق بالمدرس وأصبح هؤلاء جزءا لا يتجزأ من المدرسة الابتدائية يلجأ إليهم المدرسون والإدارة لفهم الاختلاف الثقافي وتقريب وجهات النظر. كما أصبح المدرسون الأجانب قدوة ينظر إليها للتلاميذ، مما شكل تعويضا للأطفال حيث كانت أغلب الأسر الأجنبية أسرا ضعيفة ماديا ومعنويا لا يمثل في كثير من الأحيان أولياؤها القدوة في أعين الأطفال. وسنرى فيما بعد ان هذا الأمر في كثير من الأحيان كان سببا في انحراف الشباب.

الأكل الحلال والتخييم والسباحة والاستحمام بعد الرياضة

من أهم الإشكاليات التي وجدت لها المدارس العربية حلولا جذرية قضية الاختلاط بين الأطفال أثناء الرياضة وخلال الرحلات المدرسية.
تمثل هذه القضايا في المدرسة العمومية مصدر تشنج بين الأولياء والمدرسة. اما القائمين على المدارس فإما ان يوجدوا حلولا محلية كفصل الأطفال عند الاستحمام او إعطاء التلميذ المسلم فرصة للاستحمام في خلوة معينة وكذلك السماح للبنات بقضاء الليل أثناء الرحلات في بيوتهم. يكون الأطفال في الصفوف الأولى بحاجة إلى دعم الأولياء وتنازل المدرسة، وكلما كبر الطفل وأصبح أكثر فهما للمجتمع يشق طريقه ويدافع عن نفسه ويطالب بحقوقه. وبالمناسبة يجب الإشارة إلى أن تراكم التجارب في المؤسسات التعليمية جعل المسؤولين أكثر مرونة وإدماجا لحاجات المسلمين في المدرسة.

إحياء المناسبات الإسلامية في المدارس العربية

إن إحياء المناسبات الإسلامية من إقامة صلاة الجماعة والجمعة والاحتفال بالأعياد الإسلامية والإفطار الجماعي في رمضان فرصة للأطفال من أجل التعرف على الثقافة الإسلامية بشتى مظاهرها وخاصة ان الأطفال ينتمون لعدة بلاد لكل واحدة منها لباس خاص وطريقة خاصة في تهيئ الطعام وأهازيج وأناشيد ورقصات متميزة مما يغني رصيد الأطفال الثقافي ويجعلهم أكثر تفتحا وقبولا للآخر.

يحرص القائمون على المدارس على استدعاء غير المسلمين لحضور هذه التظاهرات مما يقرب وجهات النظر ويكون له أثر إيجابي في التعامل مستقبلا ومما يلاحظ أن الطعام والحفلات عامة مما يجمع ويؤلف بعيدا عن الفهم الخاطئ لما ترويه وسائل الإعلام.

أهم التحديات التي تواجه المدارس العربية اليوم

تحديد القيم الأساسية

لا شك ان الاتفاق حول القيم الأساسية هو الرابط الأول بين القائمين على المدرسة الحرة سواء مجلس الإدارة أو الإدارة من جهة والأولياء من جهة أخرى. إن التصور الذي يتكون عند الأفراد عن أي مشروع يولد تطلعات إذا لم تكن متقاربة قد تكون وسيلة هدم عوض البناء. يمكن ان نقول عن هذا التصور هو لب الثقافة الذي يجمعها ويعطيها فرصة للحياة.

الضعف الإداري

إن وضوح الرؤيا والقدرة على التأثير والوضوح عند اتخاذ القرارات أمر ضروري سواء أكان التعامل مع الأطفال او مع الأولياء فالكثير من طبيعته لا يحتاج إلى التوضيح بقدر ما يحتاج على نصاعة التوجيهات.

القدرة على حل الصراع

إن حدوث مواقف فيها سوء تفاهم يحتاج إلى دراية بطبيعة العمل الجماعي الذي يستوجب مهارات تساعد على خفض التصعيد وإيجاد الحلول المناسبة. يجب العمل على تكوين جيل من العاملين القادرين على قبول الأخر مهما كانت الاختلافات، فعقلية الإقصاء لا تقبل في الدنمارك، يجب أن تتسع المدرسة الواحدة لعدة آراء ومواقف ويخرج المسؤولون باستمرار بموقف موحد يعطي صورة جميلة عن تسامح الإسلام. أما الاعتزاز بالرأي فإنه يؤدي إلى العداوة والتباعد ويفسد التناغم داخل المؤسسة ويفسد صورتها الخارجية.

لدينا أمثلة من مؤسسات أصبحت في صفحات الصحف وحديث الناس خارجها لا لشيء إلا لأن فريقا فيها رفض تماما التعامل مع الآخر وعمل على كافة المستويات من أجل إقصائه.

وقد يتطور الأمر إلى الإشتباك بالأيدي وإخراج التلاميذ من الصفوف بل وطرد أبناء (الفريق المناوئ)، ثم إن الصحف تجد في هذه الأحداث مادة دسمة، حيث يقرأ الناس في الصحف مثلا: (أولياء أمور غاضبون وطلاب مطرودون: النضال من أجل مجلس الإدارة يسبب اضطرابات في مدرسة حرة إسلامية).

التكوين المستمر للعاملين بالمدرسة

من المسلم به أن التكوين المستمر في مجتمع حيوي ضرورة لمسايرة النمو الاجتماعي والثقافي في البلاد. كان برنامج المؤسسين الأوائل يركز على العودة إلى البلاد الأصلية. ومع مرور السنين تبين أن هذا الهدف أصبح في خبر كان. واليوم استلم جيل جديد هذه المدارس ومنهم من ازداد وترعرع في الدنمارك ولكن مع ذلك ليس كل العاملين في المدارس من ذوي التخصص. أعتقد ان الشروط التي توضع امام الدنماركيين للعمل في المدرسة العربية يجب ان تعمم على غيرهم فمثلا أن يكون المعلم حاصلا على دبلوم من مدرسة المعلمين وأن يشارك في التكوين المستمر وبطبيعة الحال على المؤسسة أن تهيئ الظروف الاقتصادية والعملية من اجل تيسير هذه المشاركة. إن قبول العاملين بالتكوين المستمر يوطن بالمؤسسة جوا علميا يسوده البحث المستمر عن أنجع السبل للتعليم والتكوين.

التركيز على التكوين في مقابلة التعليم

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الجو السائد في المؤسسات التعليمية في الدنمارك هو جو يركز على تكوين الطفل من الناحية الاجتماعية بحيث يتدرب الأطفال على الحياة الجماعية وأساليب العمل الجماعي ابتداء بالبحث ومرورا بتخطيط المشاريع وتنفيذها إلى حل المشاكل الطارئة والصراعات.

القدرة على ابتكار طرق جديدة في العمل

في كثير من الأحيان يقف المدرس العربي في درس اللغة العربية مثلا أمام تلاميذ من مواليد الدنمارك ويحدثهم ويوجههم ضانا منه ان التلاميذ يفهمون توجيهاته تماما فإذا به يفاجئ أن

تعليماته وتوضيحاته ليس لها نفس الأثر الذي كان لها مع الجيل الذي قبلهم. لذلك وجب على المدرسين ان يوجدوا طرقا ومناهج تلائم الجيل الجديد.

تصور وضع تعليم اللغة العربية أو لغة الأم بشكل يتماشى مع واقع التلاميذ

إن الأجيال الجديدة أصبحت لها علاقة جديدة باللغة العربية ليست كعلاقة الجيل الأول، ففي البيوت يتخاطب الأطفال باللغة الدنماركية وفي المسجد تلقى الخطب باللغتين او باللغة الدنماركية فقط. لقد أصبح المستوى اللغوي عند الطفال بعيدا عن المستوى الذي انطلقت به المدارس العربية الإسلامية وهذا ينطبق على باقي اللغات الإسلامية الأخرى وأصبح النداء اليوم بالتعامل مع اللغة العربية داخل هذه المؤسسات على أساس أنها لغة أجنبية فيتم تدريسها على هذا الأساس. عندما ننظر إلى الأسر نجد اختلافا في المواقف فمنها من يختار استعمال اللغة الدنماركية في البيوت ومنهم من يقسم المهمة بحيث أحد الأولياء يتحدث الدنماركية باستمرار والآخر لغة الأم حسب من يجيد الأولى او الثانية. نحن نتحدث الآن بخلفية أن غالبية الأولياء ينتمون إلى الجيل الثاني. اما الجيل الأول فقد كان اختياره واضحا وهو التحدث بلغة الأم داخل البيوت. مما اعطا جيلا قادرا على استعمال لغة الأم في البيت وفي المعاملات ومنهم من تبوأ مقاعد في شركات تتعامل مع الدول الإسلامية كشركات البترول وغيرها.

اما بالنسبة للعارف فإن للأطفال القدرة على تعلم لغات متعددة في نفس الوقت ولقد رأينا شبابا عند الانتهاء من التعليم الثانوي يتقنون الأربع لغات المطلوبة من كل طالب في الدنمارك إلى جانب لغة الأم.

أما وزارة التعليم فقد اختارت اللغة العربية مثلا للتدريس في المعاهد الثانوية على قدم المساوات مع اللغات الأجنبية الأخرى.

التحدي اللغوي

وفِي هذا الإطار يمكن أن نركز على دور اللغة في التكوين الثقافي، فاللغة هي التي تحمل معاني القيم وهي التي تحمل المشاعر وتعبر عن الإرادة. لقد رأينا الأطفال الذين يستعملون العنف بسبب الضعف اللغوي. وفي الحقيقة لقد ظهر جيل من المدرسين أصحاب القدرة على

القدرة على إقناع الأولياء بعرض الأطفال على المساعدة الخاصة

يحدث في بعض الأحيان ان طفلا ما يحتاج إلى اهتمام خاص بدأ بعرضه على الأخصائي النفسي إلى تيسير جو خاص به سواء فرديا او مع مجموعة تناسبه. وهذا الأمر يصعب على المدرسة العربية نظرا للتكلفة المادية ولعدم توفر الكفاءات. ومن الصعوبة بمكان إقناع الأولياء بهذه الحاجة والخاسر في هذه الأثناء هو الجميع فلا الطفل يستفيد ولا الصف ينعم بالهدوء الضروري لسير العملية التعليمية والتربوية ولا الإدارة تبقى في غنى عن المسؤوليات التي لا قبل لها بها.

إن النظرة الواقعية للطفل تستدعي التعاون التام مع المؤسسة وإن من واجب المسؤولين عرض الأطفال ذوي الحاجات الخاصة على الجهات المتخصصة وإن من واجب الأولياء التعاون من اجل إنجاح هذا الانتقال السلس لمصلحة الطفل. ومن هؤلاء الأطفال من يعانون من نقص في الرؤيا أو اضطراب نفسي مستمر أو غير ذلك من الحالات التي تستدعي اهتماما خاصا.

كثير من الأطفال الذين لا يتم عرضهم على المتخصصين يرتمون في أحضان المجرمين لأنهم يجدون عندهم ثقافة حاضنة تعطيكم الثقة بالنفس التي تستطيع أن تثبت للآخرين انها تستطيع إنجاز شيء ما وإن كان إجراما. وفي الحقيقة فإن أنواعا معينة ممن نطلق عليهم مشاغبين بسبب حركتهم الزائدة لا تكون لهم القدرة على التمييز بين الأفراد الشريرين وغيهم أو بين الأعمال الإجرامية وغيرها.

إن أثر الثقافة الأولى التي يتلقاها الطفل في البيت يظهر عند سن الشباب، فقد يحظر الطفل إلى البيت كتابا لم يسجله في المكتبة مثلا وعوض أن يعمل الأولياء على تفهيمه الحالة بتوفير الوقت اللازم لذلك كتوضيح كيفية الاستعارة وأهمية الحفاظ على رصيد المكتبة من الكتب وكيف أن صديقه فلان سوف لن يجد هذا الكتاب في المكتبة حين يحتاجه. ثم مصاحبة الطفل إلى المكتبة لكي يرجع الكتاب إلى رفه. على الأولياء أثناء هذه المعالجة أن يظهروا بطبيعة الحال كل الحب بدون توبيخ ذلك أن هذا السلوك عادي من طفل لم يتعلم كيفية التعامل مع المكتبة. ومثال الكتاب ينطبق على البضاعة التي قد يأخذها الفل من المحلات التجارية دون أداء ثمنها. الانحراف يبدأ في اسرة تقبل المخالفة وتتساهل مع الأبناء إما بالسكوت أو بالإقرار والتشجيع غير المباشر. أما الذين يظهرون الفرح حين يحظر الشاب أو الشابة شيئا ليس من ملكهم وهو ذو قيمة مالية فإن ذلك بداية الجريمة.

سكوت الأولياء على الانحراف الأول هو نفس السكوت عن الضعف الخلقي لدى الأطفال في صغرهم. إن رفض عرض الأطفال على الاختصاصيين هو بداية طريق الانحراف. ليدرك الآباء ان من واجبهم التعاون التام مع المؤسسة التعليمية.

التحدي الثقافي

إن اللب الأساسي في رأس الخص يمثل القيم والعقائد، وعنه تنبثق الطبقات العلوية لأن الإنسان بشكل عام يرجع في اختياراته إلى ما تعلمه من قيم في الأسرة والمؤسسات. حينما ترتدي الفتاة المسلمة الحجاب وهي تشارك في مباراة كرة السلة، تفعل ذلك من تلقاء نفسها لأنها تربت على ارتداء الحجاب وأصبح جزءا لا ينفصل عن شخصيتها. وكذلك الفتاة التي تتكلم اللغة الدنماركية داخل البيت مع والديها، تفعل ذلك لأن والديها حرصوا على ذلك ولَم يعطوا لغة الأم وضيفة التواصل داخل البيت اقتناعا منهم أن تعلم اللغة العربية يزيدها تحديات لا قبل لها بها. للتحدي الثقافي عدة تجليات منها ما يجد أصله عند اللقاء مع الثقافات الأخرى ومنها ما يجد أصله عند تكوين الأسرة واختيار شريك العمر.

إن زواج الشباب من الجيل الثاني من أصعب التحديات فالبعض يختار شريك العمر من البلاد الأصلية مما يشكل في كثير من الأحيان تحديا ثقافيا كبيرا لأنه يجمع بين شخصين ينتميان ثقافيا إلى جيلين مختلفين رغم ان السن متقارب. إن التطلعات التي يلقى بها كل من الشريكين الطرف الآخر مختلفة في أكثر جوانبها.

من الأمور المثيرة للجدل في الدنمارك الزواج القسري وزواج القاصرات وما ينتج عن ذلك من جدل ثقافي واجتماعي.

الانحراف ودور الأولياء

من التحديات الثقافية تلك التي لها علاقة مباشرة بالتحديات الاجتماعية مشكلة الإجرام، هذا الموضوع نفرد له بحثا خاصا تحت عنوان التحديات الاجتماعية. اما في هذا البحث فنشير فقط إلى المخالفات التي لها أسباب ثقافية مع العلم أن المخالفات القانونية لها أسباب متعددة منها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الخصوص. إن المخالفات التي يقوم بها أبناء الأجانب من غير الغربيين لا تختلف عن المخالفات التي يرتكبها باقي المحكوم عليهم بسبب مخالفة القانون عامة. هناك مخالفات جنسية وتهديد شفوي وعنف جسدي قد يصل إلى مستوى القتل وكذلك المخالفات المتعلقة بالسرقة عامة والسرقة من البيوت السكنية خاصة. ويتميز الأجانب من أصل غير غربي كذلك بما يسمى بجرائم الشرف.

إن الإجرام تعبير عن ازدواج في السلوك لأن الشباب يعيشون حالة من التناقض ما بين البيت والمجتمع وقد يرتقي هذا الأمر إلى ازدواج في الشخصية مما ينتج سلوكا شادا يحتاج إلى علاج أطول ولا ينفع معه السجن وحده. نلاحظ كذلك استقالة الآباء عن واجباتهم التربوية والابتعاد الكلي أو الجزئي رويدا رويدا على أن يبني الشاب او الشابة طريقا في الانحراف. ومن أسباب الانحراف سوء الاندماج مما يدفع الشباب إلى مسارة أقرانهم مما يسقطهم في الانحراف ومثال ذلك التقليد في شرب الخمر وتعاطي المخدرات والتساهل في العلاقات الجنسية.

إن عدد المحكومين من أبناء الأجانب من أصول غير غربية في قضايا الإجرام في الدنمارك من الشباب يضاعف عددهم من أصول غربية.

من بين المهاجرين غير الغربيين المولودين في عام 1987، 28 في المائة. تلقى واحدًا أو أكثر من الأحكام عندما بلغوا 19 عامًا، هبطت هذه النسبة إلى 14 في المائة في عام 1997 - وبالتالي إلى النصف.

بالنسبة للأحفاد غير الغربيين يعني الجيل الثاني، تراجعت معدلات الجريمة المتعلقة بالخمر 24 في المائة.

من الأحفاد الذين ولدوا في عام 1987 كان لديهم حكم واحد أو أكثر عندما بلغوا سن 19، انخفض هذا الرقم إلى 15 في المائة عام 1997. بالنسبة للأشخاص من أصل دنماركي، كان هناك انخفاض بنسبة 10 في المائة خلال هذه الفترة.

إذا على العكس مما يعتقد الدنماركي العادي، لقد أصبح المهاجرون والأحفاد أقل إجرامًا منذ الانتخابات في عام 2015 لكن معظم الدنماركيين لم يكتشفوا هذه التطور لأن السياسيين واليمينيين منهم خاصة يقولون عكس ذلك كما ظهر في انتخابات 2019.

ثقافة الأغلبية والثقافات الفرعية

إن الحديث عن اللغة ودور الأولياء في مساندة أبنائهم خلال رحلة الاندماج في المجتمع الجديد لا يتم إلا بالحديث عن الثقافة المحيطة بهم اليوم وعن تاريخها والقوانين التي تحكمها وأصلها وروحها، وهذا يستدعي تناول تاريخ الثقافة وفلسفة التربية ونظرة المجتمع للمدرسة والجمعية والأدوار التي تلعبها هذه المؤسسات.

من البديهي أن جميع المجتمعات متعددة الثقافات، سواء احتوت على أقليات عرقية أم لا. إن الباحثين في مجال الثقافة يؤكدون أن أحادية الثقافة الدنماركية أصبحت من أخبار الماضي خاصة في هذا الوقت الذي اكتسبت فيه العولمة والهجرة قوة فاعلة حقيقية.

تحديات ناتجة عن تحديد المصطلح في مجتمع العدالة والرفاهية

اللاجئون والمهاجرون من بلدان غير غربية يمثلون أقليات عرقية في الدانمرك - حيث يمثل العرق الدنماركي الأغلبية. يتم وضع الثقافة والمشكلات في هذا السياق على الفور على جدول الأعمال عندما يتم ذكر اللاجئين والمهاجرين في وسائل الإعلام - دون شرح معنى الثقافة أو تناولها للمناقشة.

هذا يعني أن الكثير من التفسيرات تعرض الثقافات "الأجنبية" على انها مشكلة. تستند هذه "المشكلة" إلى افتراض التنوع الثقافي والمساواة الثقافية، أي إلى التصور القائل بأن لكل فرد في أمة واحدة نفس الثقافة وأن هذه الثقافة ثابتة وبالتالي لا تتغير - وأن الثقافات الأخرى لا تتوافق مع الثقافة الدنماركية.

وهكذا تصبح جميع مشاكل الأقليات العرقية ثقافية دون النظر إلى المشاكل التي تسببها الظروف الاقتصادية والهيكلية. ولا يفكر المرء في مفهوم الثقافة حقًا ولا يحاول تعريفها بل يركن على ما تقدمه وسائل الإعلام دون تمحيص.

إذا نظرنا بعيدا عن النقاش اليومي إلى تاريخ الأنثروبولوجيا، فسنجد أنه كانت هناك دائما تعريفات لا حصر لها.

وهذا الاختلاف في التفسيرات يجعل المرء يتيه أثناء النقاش السياسي الذي يركز المشاركون فيه على مفهوم لا يمكن السيطرة عليه. لذلك، من المهم للمتتبع للنقاش المقحم للثقافة محاولة تحديد شخصي لمفهوم الثقافة حتى يكون أداة يمكن استخدامها كأساس لتحليل النقاش في مجال سياسة المهاجرين.

من المعلوم أن كل الثقافات تضم أشكالا متعددة ومختلفة للحياة، تجد أسبابها في الانتماء لطبقة معينة والتعليم والعمل والجنس والعمر ومنطقة المعيشة في البلد، وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى أنه من الصعب للغاية أيضًا تحديد الحدود بين الثقافات - على سبيل المثال يتساءل بعض الباحثين عن ماهية الثقافة الدنماركية الفرق مثلا بين الثقافة الدنماركية والسويدية، .ويخلصون إلى أنه من المستحيل في الواقع التوصل إلى بعض الإجابات المفيدة

وإذا أراد الواحد منا أن يجيب على هذه الأسئلة فإن عليه أن يكون قادرًا على توثيق ما هو مشترك بين جميع الدنماركيين، ولا يملكه أي سويدي. أعتقد أنه من المستحيل إيجاد نقطة واحدة. قد يقول البعض اللغة. ولكن هذا الجواب لا يصمد إذا أخذنا اللهجات المختلفة بعين .الاعتبار

هذه الصعوبات التي نلاحظها أثناء محاولة تحديد مفهوم مصطلح الثقافة تعني أن العديد من الباحثين (بما في ذلك علماء الأنثروبولوجيا) يخشون استخدام هذا المصطلح - ويتجنبون المجادلة به. إنها مشكلة، لأن المصطلح يستخدمه من هب ودب من الأشخاص وخاصة في وسائل الإعلام، من قبل الصحفيين والمحاورين والأيديولوجيين والسياسيين، إلخ.

لسوء الحظ، يتم استخدامه وإساءة استخدامه في المجال السياسي المتعلق بالمهاجرين في الدنمارك، حيث يتم تبرير مشاكل الأقلية العرقية بالأسباب الثقافية.

لذلك، من الضروري التوصل إلى تعريف واسع لمفهوم الثقافة مع مراعاة جميع التحفظات المذكورة أعلاه:

للثقافة محتوى جسدي وعقلي على حد سواء، الثقافة شيء عملي ومرئي وشيء مجرد وغير مرئي.
يمكن التعبير عن المفهوم بإيجاز شديد: الممارسات الشائعة (السلوك) وآراء مجموعة من الأفراد المنخرطين في ثقافة معينة.
وبناء على هذا التعريف يكون من الأصح التحدث عن الثقافات الفرعية وليس عن الثقافة الوطنية.
هذا يؤدي إلى حقيقة أن جميع المجتمعات "متعددة الثقافات"، سواء كانت هناك أقليات عرقية أم لا، وهذا ليس بالضبط ما يكون وراء التعبير في النقاش في مجال سياسة المهاجرين.
إنه من الأصح التحدث عن المجتمع متعدد الأعراق، لأنه مجتمع يضم عدة مجموعات عرقية حيث قد يكون هناك تباين ثقافي كبير، ولكن ليس بالضرورة. على العكس من ذلك قد يكون هناك قدر كبير من التباين الثقافي في المجتمعات "ذات العرق الواحد.
تشكل الأقليات العرقية في الدنمارك أنظمة فرعية اجتماعية وثقافية مركبة جديدة في المجتمع الدنماركي - تمامًا كما توجد العديد من الاختلافات في الأغلبية العرقية، "الدنماركيون". هذه النظم الفرعية الثقافية والمجموعات العرقية ليست كيانات متجانسة، ولكنها مختلفة بسبب الطبقة والتعليم والجنس ومنطقة المعيشة، إلخ. وهذا ينطبق على كل من الأغلبية والأقليات. يمكن انطلاقا من هذا التعريف أن نودع أسطورة ثقافة الوحدة الدنماركية والمجموعة العرقية المتجانسة.

ما فتئت هذه الأسطورة تظهر مرارا وتكرارا في مجال سياسة المهاجرين، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاندماج وذلك في النقاش الإعلامي، حيث يطالب السياسيون دائما بمزيد من الرغبة في الاندماج من جهة الأقليات العرقية كما يؤمنون أن عليهم "تبني" الثقافة "الدنماركية".
يتخيل هؤلاء أن "المشكلات" المتعلقة بالأقليات العرقية ستختفي إذا أصبحت مندمجة (يعني الكثيرون الذوبان وليس الاندماج).
وهذا يعني بالنسبة إليهم أن ثقافات الأقليات العرقية تُشكل مشكلة، وأن المشاكل الاقتصادية والهيكلية مثل البطالة مشاكل ثقافية كما سبق أن قلنا.

في الحقيقة إن الهجرة والعولمة عاملان مهمان في عملية تغيير الثقافات وأشكال الحياة ولكن هذا الأمر لا يأخذ حقه في النقاش السياسي.

تجاهل الثقافات الفرعية عند وضع القوانين من أهم التحديات التي تواجه أصحابها

إن المتصفح لتاريخ القانون المنظم للمدارس العمومية يصطدم بالإصرار على تحديد الثقافة الدنماركية بثقافة الأغلبية وخاصة فيما يتعلق بالدين لأن الدين في الدنمارك كما تعلمون مرتبط بالدولة.

تنص الفقرة المحددة للأهداف من قانون 1993 على أن المسيحية جزء صريح من الثقافة الدنماركية، وبالتالي يجب على الطلاب التعرف عليها. هذه المشكلة ليست كما تظهر لأول وهلة، لأن هذه العلاقة ناتجة جزئيًا عن المادة 4 من الدستور، والتي تنص على أن "الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة الوطنية الدنماركية وتدعمها الدولة بهذه الصفة"، رغم أن وجود الدين في اللاشعور وليس في الواقع وخاصة في المجال السياسي، لأن فصل الدين عن الدولة أمر واقع لا يختلف عليه اثنين، فدعم الدولة يتمثل في وجود وزارة تدعمها الدولة ماديا ولكن للإشارة فإن للدنماركيين الحرية في الانتماء للكنيسة ومن تم دفع الضريبة المخصصة لذلك. ومن جهة أخرى ناتجة عن المادة 6 من قانون المدرسة، حيث تنص على أن "التركيز عند تعليم المسيحية يجب أن ينصب على المسيحية الإنجيلية اللوثرية للكنيسة الوطنية الدنماركية". إن هاتين الصيغتين اللتين تشترطان التشويه الكمي بين الأديان في تفاصيل محتوى التعليم الديني بالمدرسة. وهي نفس الصياغة التي تكمن وراء المنطق الداخلي للمدرسة وهو أن الإلمام بالثقافة الدنماركية في إطار التعليم الديني للمدرسة يعني بالتالي الإلمام بالمسيحية في لغتها، في حين أن جميع المعتقدات الأخرى - مثل الإسلام تحال إلى مجال "الثقافات الأخرى" التي يجب على الطلاب فهمه فقط. أمام هذا التوجه، تتفاوت مواقف الأولياء المسلمين بحيث منهم من يستسلم لهذا التعليم ومنهم من يطالب بحقه في عدم حضور درس الدين حيث يتم التفاهم مع معلم الصف على صيغة معينة لاشتغال التلميذ بشيء آخر خلال درس الدين. بعض الأولياء يفضلون مشاركة أبنائهم على أساس أنهم يتعلمون قصصا تحكي عن تاريخ المجتمع الدنماركي دون الدخول في تفاصيل الخلاف.

عندما ننظر على النصوص المنظمة لوضعية الدين وثقافة الأغلبية، لا يتناسب مع الحقيقة التي يؤكدها الباحثون من أن الدنمارك والسويد من أقل الدول تدينا في العالم.

أما المدارس العربية فقد تجاوزت الخلاف بتبنيها درس الدين الإسلامي مع تحمل نفقات حصص التدريس منذ أن منعت البلديات الدعم من أجل تدريس لغة الأم في المدارس الحرة وذلك منذ أواسط التسعينيات.

السؤال الملح اليوم هو : إلى أي مدى يجب أن يصل حجم مجموعة أقلية معينة، وما هي المدة التي يجب أن تسهم بها هذه الأقلية الثقافية في التطور الثقافي في الدنمارك قبل أن يكون من المناسب القول بأنها جزء مما يجب أن يكون الطلاب في المدرسة على دراية به، من أجل الحصول على نظرة معمقة وواقعية عن ماهية الثقافة الدنماركية، بدلاً من مجرد فهم العنصر نفسه كجزء مما يسمى بالثقافات الأخرى.

تحديات الثقافة الدنماركية تأتي من داخلها

بأفكاره وكلماته، ترك المفكر الدنماركي نيلس كروندفي Grundtvig[2] أثرا عميقا في المجتمع الدنماركي. وذلك في عدة ميادين, في بنية المجتمع، وفي الكنيسة، والتعليم العام، والمدارس الحرة، والمدارس الشعبية، وحياة المجتمع العامة وتقاليد الغناء عند اللقاء في الاجتماعات والحفلات.

2

غالباً ما يُنظر إلى Grundtvig على أنه مرجع من أصول الذات الدنماركية، وغالبًا ما تستخدم كلماته وأفكاره في المناقشات السياسية والاجتماعية، خاصة في النقاش السياسي حول دور الدين وحدود الحرية والحرية في الدنمارك.

يعود النقاش المحدث حول مفهوم القيمة، ضمن عدد من الموضوعات السياسية، إلى نقطة انطلاق سياسة القيمة، والتي توجد إلى حد كبير عند هذا المفكر حيث يتناول موضوع ما إذا كان أمر ما ذا قيمة أم لا. إنه من بين أوائل الدنماركيين في القرن التاسع عشر الذين ناضلوا من أجل الحرية، كنسياً واجتماعياً، لكنه أيضًا يعبر عن نفسه سياسيًا في المجال الاجتماعي، والدفاع عن الوطن، ومفهوم اللغة الدنماركية، فضلاً عن التعليم والكفاءة. لقد كان مدافعا عن شعب يعمُّه الجهل فناضل من اجل ان يصبح العلم في متناول الجميع وليس حكرا على الكنيسة وذلك عن طريق إنشاء المنتديات والمدارس الشعبية التي لازالت قائمة إلى يومنا هذا.

على الرغم من مرور أكثر من 100 عام على وفاة Grundtvig، إلا أن أفكاره لا تزال حاضرة يستخدمها السياسيون لتقديم آرائهم، ولكنهم في نفس الوقت يرفضون المواطنين الجدد الذين يريدون أن يصبحوا دنماركيين وهذا من أكبر التحديات الفكرية التي تواجه المدارس العربية الإسلامية، فرغم أن هذا الفيلسوف المرجع يقول: الإنسان أولا ويعني بذلك أن الحفاظ على الإنسان مقدم على الدين والعرق, فإن الدنماركيين لا يتصورون ذلك إلا في إطار عرقي, كأن الحرية والمساواة والتعليم وباختصار الثقافة الدنماركية ليست لغيرهم إنما هي للعرق الدنماركي.

تحديات مجتمع المزاح والسخرية والاستهزاء

من أكبر التحديات التي تواجه المسلمين في الدنمارك ثقافة المزاح والسخرية والاستهزاء. وقد ظهر هذا الأمر جليا مع أزمة الرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

هذه الظاهرة الاجتماعية متفشية في الدنمارك على كل المستويات وفي كل المجالات. بين الأصدقاء في المدرسة حيث يعاني الأطفال خلال سنوات الدراسة من مضايقات الأقران، وقد يكون السبب السمنة أو التخلف او التفوق الدراسي مما يشكل أزمات نفسية قد تصاحب الطفل خلال باقي حياته.

من الأسباب التي ساعدت على تفشي هذه الظاهرة انتماء الشعب الدنماركي للبروتستانتية الوترية، ذلك ان ظهور البروتستانتية جاء كردة فعل على التسلط الكنسي ورفضا لصكوك الغفران. لقد كانت الدعوة البروتستانتية دعوة للرجوع على العقائد الأصلية ومن أهمها العلاقة المباشرة مع الخالق دون الرجوع على وسائط. ومن نتائج هذا التوجه أن التوبة عند البروتستانت لا تمر عن طريق الاعتذار ورد الحقوق إلى أصحابها ولكن تكون مباشرة مع الخالق. ومن النتائج كذلك سقوط كل المقدسات حيث أصبح من الممكن الاستهزاء بكل شيء لأن القيمة الوحيدة هي الإنسان، وأن الدين يجب أن يكون في خدمة الإنسان.

وزاد من ترسيخ هذه الثقافة ظهور العلمانية ومجيء المبادئ التي صاحبت الثورة الفرنسية مثل الحرية والمساواة وحرية التعبير وخاصة عندما أكدت على ذلك مواثيق الأمم المتحدة وصارت هذه المواثيق موضوعا للتدريس في المؤسسات التعليمية وقوانين يعاقب من يخل بها.

وقد تطال العقوبة دولا كما حدث مع تركيا في 2005 حيث استعمل السياسيون واقعة توقيع السفير التركي مع سفراء الدول الإسلامية الأخرى على وثيقة تنتقد الرسوم المسيئة لدعم موقفهم من عدم قبول عضوية تركيا في الإتحاد لأنهم اعتبروا توقيع السفير بمثابة موقف تركيا من حرية التعبير.

لقد أصبح المسلمون بسبب هذه الأحداث في موضع الدفاع حيث صار الزملاء في العمل يطلبون من زملائهم المسلمين من تحديد موقفهم من حرية التعبير ومن نتائج ردة فعل الشعوب الإسلامية، وأصبح الحدث المرعب هو صور الحرائق وجثث الموتى بسبب المظاهرات المنددة هو موضوع النقاش.

أما الموقف الإسلامي الرسمي فقد عبر عنه رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان في لقائه مع رئيس الوزراء الدنماركي آنذاك أناس فو حيث قال: "لا أعتقد أن حرية التعبير تعني، أن الفرد منا له حرية غير مقيدة لقول أشياء تسيء لشخص آخر. الحرية تنتهي هناك، حيث حرية الآخرين تبدأ. إذا لم نحترم بعضنا البعض، فسنسير إلى الفوضى و سنحصد أحداثا لا رغبة لنا فيها...ليس الحق لأحد في أن يهاجم ما هو مقدس عندنا... يجب ان تحترموا عقيدتي، بنفس

القدر الذي أحترم به عقيدتكم. وإلا فلا يمكن ابدا ان نتحدث عن عالم يعيش في سلام وتناغم."

خلاصة

بعد البحث تبين أن النمو السكاني والتطورات المحلية والدولية قد وضعت المدارس العربية الإسلامية أمام تحديات ثقافية متعددة منها ما هو داخلي يحتاج إلى ترشيد وتصحيح أو تجديد وخاصة في الجانب الفكري بحيث يتم وضع تصورات تحدد تطلعات الأولياء وتجعلها أكثر واقعية ومناسبة لحاجيات الأبناء. كما تبين لنا أن على المسلمين شق الطريق التربوي بحيث يكون في المدارس توازن بين رغبة الأولياء في الحفاظ على الهوية من جهة ومواجهة محاولات التذويب من طرف السياسيين من جهة أخرى. كما يمكن القول: لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى تكوين تصور متكامل عن المسلم الدنماركي الذي ينتمي للعالم الإسلامي وفي نفس الوقت هو جزء لا يتجزأ من الدنمارك. إن على المسلمين ان ينشروا الوعي بما هو خاص بهم وما هو مشترك مع الثقافات الأخرى وخاصة ثقافة العرق الدنماركي, والعمل على نشر الوعي الثقافي أثناء المشاركة السياسية لكي لا يكونوا موضوع النقاش الثقافي بل عاملا أساسيا فيه.

الفهرس